A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

PCT/A/58/4
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 25 سبتمبر 2026

اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

الجمعية

الدورة الثامنة والخمسون (الدورة الاستثنائية الثالثة والثلاثون)
جنيف، من 7 إلى 15 يوليو 2026

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحّد (الوثيقة A/68/1): 1 إلى 4، و6، و9"2"، و10، و12، و18، و22، و23.

2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البند 12، في مشروع التقرير العام (الوثيقة A/68/10).

3. ويرد التقرير الخاص بالبند 12 في هذه الوثيقة.

4. وترأس الاجتماع السيد كونستانتينوس جورجاراس (كندا)، رئيس جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات.

البند 12 من جدول الأعمال الموحد

نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات

التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات وعلى توجيهات جمعية اتحاد معاهدة البراءات

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/A/58/1.

6. الأمانة: تعرض هذه الوثيقة، PCT/A/58/1، أربع مجموعات من التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات ومجموعة من التعديلات المقترحة على توجيهات جمعية اتحاد معاهدة البراءات. وقد تمت مراجعة جميع هذه المقترحات والموافقة عليها من قبل الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات أو لجنة التعاون التقني. وسأستعرضها بالترتيب بدءًا بالتعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات. تتعلق التعديلات المقترحة في المرفق الأول بالمعالجة الإلكترونية للطلبات الدولية. وستفرض هذه المقترحات شرطاً يقضي بتقديم عنوان بريد إلكتروني ورقم هاتف لشخص واحد على الأقل تُوجه إليه المراسلات، وذلك لتسهيل معالجة الطلبات الدولية، والسماح باستبعاد بعض البيانات الشخصية من النفاذ العام، وتوفير أساس للمكتب الدولي لتسجيل التغييرات التي تطرأ على عنوان المراسلات بعد انقضاء 30 شهراً من تاريخ الأولوية. وتصحح التعديلات المقترحة في المرفق الثاني النص الفرنسي للقاعدة 3.26(*ثالثا*) فيما يتعلق بالحالات التي يصدر فيها المكتب المستلم دعوة لتصحيح العيوب المتعلقة باللغة المقررة للطلب الدولي. وتوضح التعديلات المقترحة في المرفق الثالث كيفية التعامل مع الطلب الدولي الذي يُعتبر مسحوباً في حالة عدم تقديم نسخة إلكترونية من الطلب الورقي بعد أن يكون المكتب المستلم قد أصدر دعوة بهذا الشأن. وستتيح التعديلات المقترحة في المرفق الرابع استخدام نموذج مشاريع الاتفاقات المنصوص عليها في المادة 16(3)(ب) والمادة 32(3) بين المكتب الدولي وكل مكتب أو منظمة تعمل بصفتها إدارة دولية، والمقترحة في مرفقات الوثيقة PCT/A/58/2. وترد في الفقرة 4 من الوثيقة الترتيبات المقترحة بشأن دخول هذه الأحكام حيز النفاذ والترتيبات الانتقالية المتعلقة بها. ويُقترح أن تدخل هذه الأحكام حيز النفاذ في 1 يوليو 2027، باستثناء الأحكام المتعلقة بنموذج مشاريع الاتفاقات بموجب المادتين 16(3)(ب) و32(3)، التي ستدخل حيز النفاذ في 1 يناير 2028، بما يتوافق مع التاريخ المقترح لبدء سريان الاتفاقات الجديدة الوارد في الوثيقة PCT/A/58/2. وبالانتقال إلى التعديلات المقترحة على توجيهات جمعية معاهدة البراءات المتعلقة بتحديد المبالغ المكافئة لبعض الرسوم، فإنها واردة في المرفق السادس. وتهدف هذه المقترحات إلى تبسيط عملية تحديد المبالغ المكافئة لرسوم معاهدة البراءات بالعملات المختلفة، وإلغاء الإجراءات غير الضرورية التي يتعين على المكتب الدولي والمكاتب المستقبلة القيام بها، وتقليص الفترة الزمنية بين التغيرات في أسعار الصرف ودخول المبلغ المكافئ الجديد حيز النفاذ. التاريخ المقترح لبدء نفاذ التعديلات على التوجيهات هو 1 يناير 2027، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في الفقرة 7 من الوثيقة التي تتناول الانتقال من التوجيهات الحالية إلى التوجيهات المعدلة. وتقترح هذه الفقرة أيضًا أن تدعو الجمعية الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات إلى مراجعة التوجيهات بعد عامين من بدء نفاذها للنظر في أي تبسيط إضافي في تحديد المبالغ المكافئة التي من شأنها تحسين العملية بشكل أكبر.

7. أيرلندا: يولي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية كبيرة لنظام معاهدة البراءات، الذي يُعد حجر الزاوية في الويبو. ويؤدي الفريق العامل التابع له دوراً أساسياً في دعم سير عمله بفعالية وضمان استمرار ملاءمته للغرض المقصود. ومثل الهيئات الفنية الأخرى التابعة للويبو، فإنه يؤدي دوراً أساسياً في صيانة وتحديث أنظمة التسجيل لدى الويبو. ولذلك، فإننا نأسف لأن الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات لم تتمكن من اعتماد جدول أعمالها، وبالتالي لم تتمكن من المضي قدماً في أعمالها الموضوعية. فمثل هذه المآزق الإجرائية تنطوي على خطر تقويض الأداء الفعال لتلك الأنظمة، فضلاً عن مصداقية الويبو في أداء وظائفها الأساسية بصفتها منتدىً متعدد الأطراف فعالاً ويعمل بشكل جيد. ويأمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في التوصل إلى سبل عملية للمضي قدماً بروح من الحوار والتعاون، مما يسمح للفريق العامل باستئناف أعماله الفنية في أقرب وقت ممكن. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة الاحترام الكامل للبيان المتفق عليه الوارد في الحاشية 4 للمادة 7 من معاهدة الويبو بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها (معاهدة GRATK). ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين بالمشاركة البناءة في المناقشة بهدف إبقاء التركيز على المهمة الأساسية للفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات، وهي ضمان سير عمل نظام معاهدة البراءات بسلاسة وفعالية وكفاءة. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اعتماد التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات على النحو الذي أوصى به الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات في دورته الثامنة عشرة.

8. البرازيل: يود الوفد البرازيلي أن يعرب عن تأييده لجميع الوثائق قيد النظر المدرجة في جدول أعمال اليوم. وعلى وجه الخصوص، نود أن نسلط الضوء على تمديد تعيين المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل (INPI) بصفته إدارة بحث دولية وإدارة فحص أولي دولي (ISA/IPEA) بموجب معاهدة البراءات، على النحو الوارد في الوثيقة PCT/A/58/2، المرفق الثالث. وفيما يتعلق بعمل الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات، نود أن نُذكّر بالمرونة وحس المسؤولية اللذين أبداهما الوفد البرازيلي، مما أتاح تقديم التعديلات المقترحة الواردة في الوثيقة PCT/A/58/1، التي عرضتها للتو نائبة المدير العام ليزا يورجنسون، على هذه الجمعية لاتحاد معاهدة البراءات. وأثناء التحضير للدورة التاسعة عشرة للفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات، التزم الوفد البرازيلي بجميع المتطلبات الإجرائية اللازمة لطلب إدراج بند في جدول الأعمال يتعلق بمعاهدة GRATK. وقد أُدرج هذا البند على النحو الواجب في مشروع جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل على النحو الوارد في الوثيقة PCT/WG/19/1 Prov. 2. بالإضافة إلى ذلك، قدم وفد

البرازيل مقترحاً، الوارد في الوثيقة PCT/WG/19/10، بدعم من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، مما يعكس، مرة أخرى، مرونتنا. وتضمنت الوثيقة المذكورة أعلاه اقتراحاً ببدء المناقشات في الفريق العامل في الدورة التي تلي الانضمام العاشر إلى معاهدة GRATK أو التصديق عليها، استناداً إلى تقييم تقني وقانوني أعده المكتب الدولي بشأن الحاجة إلى تعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات و/أو التعليمات الإدارية في ضوء معاهدة GRATK. وبالفعل، وكما أكدنا باستمرار، فإن أي عمل تقني تمهيدي في تلك الهيئة الاستشارية لن يمس بأي حاجة إلى تعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات أو التعليمات الإدارية. ولن تؤدي هذه المناقشات سوى إلى دعم الاعتبارات المستنيرة التي ستتخذها جمعية معاهدة البراءات وفقاً للبيان المتفق عليه بموجب المادة 7 من معاهدة GRATK، الذي اعتمده جميع أعضاء الويبو بالإجماع في عام 2024. ولذلك، فإننا نلاحظ بأسف أن الفريق العامل اختتم دورته التاسعة عشرة دون أن يتمكن حتى من بدء أعماله الفنية. وتظل البرازيل ملتزمة التزاماً تاماً بالعمل بشكل بناء معكم، ومع الأمانة، ومع جميع الوفود لضمان أن يتمكن الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات من أداء دوره كمنبر للحوار الشامل والقائم على الاحترام.

9. السلفادور: يشرفنا أن نتحدث نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC). ونعرب عن دعمنا الكامل لتعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) بصفته إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات، حيث إن هذا التعيين سيسهم في تعزيز نظام معاهدة البراءات وتوسيع نطاق الوصول إليه واستخدامه الفعال في المنطقة. وبناءً على ذلك، نشجع جمعية اتحاد معاهدة البراءات على تعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) بصفته إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. كما نؤيد بقوة تمديد تعيينات المعهد الوطني للملكية الصناعية في الأرجنتين (INPI) والمعهد الوطني للملكية الصناعية في تشيلي (INAPI)، تقديراً لخبرتهما الفنية ومساهمتهما القيمة في كفاءة أداء نظام معاهدة البراءات وجودة خدماته. ولذلك، نشجع جمعية اتحاد معاهدة البراءات على تمديد تعيينات المعهد الوطني للملكية الصناعية في الأرجنتين (INPI) والمعهد الوطني للملكية الصناعية في تشيلي (INAPI) بصفة إدارات للبحث الدولي وإدارات للفحص التمهيدي الدولي حتى عام 2037. كما تؤيد مجموعتنا الاقتراح الداعي إلى بدء مناقشات فنية تتيح للدول الأعضاء دراسة التعديلات المحتملة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات والتعليمات الإدارية، على أساس معارف مستنيرة، في ضوء معاهدة GRATK. وفي هذا الصدد، نعتقد أن عدم وجود إجماع لا ينبغي أن يمنع إجراء مثل هذه المناقشات أو يحد من المسار الطبيعي للمداولات بين الأعضاء. وتؤكد مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي مجدداً على أهمية الحفاظ على المبادئ التي تحكم عمل المنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما حق الدول الأعضاء في اقتراح وإدراج بنود في جدول الأعمال بشأن المسائل التي تهمها من أجل النظر فيها على النحو الواجب.

10. ألمانيا: ترى المجموعة باء أنه من السابق لأوانه أن يناقش الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات والجمعية العامة تعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات نتيجة لمعاهدة GRATK. ونذكّر الدول الأعضاء بأن الحاشية الواردة في المعاهدة تطلب من الأطراف المتعاقدة النظر في الحاجة إلى إجراء تعديلات. ولا يمكن إجراء هذه المناقشة إلا بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ ووجود أطراف متعاقدة في المعاهدة تطلب إجراء مثل هذه المناقشة من قبل اتحاد معاهدة البراءات. ونجد أنه من المؤسف أن تكون أعمال الفريق العامل قد تم تعليقها. وينبغي أن تكون هذه الهيئة هيئة فنية تركز على التشغيل الفعال لنظام معاهدة البراءات. ومن غير المناسب ألا تتمكن هذه المناقشات من المضي قدماً بسبب إصرار بعض الدول الأعضاء على إجراء مناقشة سابقة لأوانها.

11. الاتحاد الروسي: يتشرف الاتحاد الروسي بالإدلاء ببيان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC). ونحن ممتنون جدًّا لنائبة المدير العام، السيدة يورجنسون، وللأمانة لإعداد الوثيقة PCT/A/58/1 المتعلقة بالتعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات. وتعتقد المجموعة أن التعديلات المقترحة سيكون لها أثر إيجابي في تحسين الإجراءات الإدارية، وتعزيز كفاءة التفاعل مع مودعي الطلبات، وضمان الحماية المناسبة للبيانات الشخصية ضمن نظام البراءات الدولي. كما نرحب بتوصية لجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات بتمديد تعيين 25 من إدارات البحث الدولي وإدارات الفحص التمهيدي الدولي الحالية لولاية جديدة حتى 31 ديسمبر 2037. ونؤيد، على وجه الخصوص، تمديد ولاية الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (روسباتنت) ومكتب البراءات الأوراسي بصفتهما إدارات للبحث الدولي وللفحص التمهيدي الدولي، حيث تلعب أنشطتهما دوراً هاماً في الأداء الفعال لنظام البراءات في المنطقة الأوراسية.

12. الصين: تؤيد الصين مواصلة تحسين اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات. وستساعد التعديلات المقترحة على تحسين كفاءة معالجة الطلبات الدولية وتعزيز سهولة استخدام نظام معاهدة البراءات للمستخدمين. كما سيوفر ذلك لمكاتب تسلم الطلبات والمودعين قواعد أكثر وضوحًا ويمكن التنبؤ بها بشكل أفضل. وتتطلع الصين إلى التحسين المستمر لنظام معاهدة البراءات، حتى يتمكن النظام من تقديم خدمات ذات جودة أعلى للمستخدمين في جميع أنحاء العالم.

13. جمهورية كوريا: يتقدم وفد جمهورية كوريا بالشكر إلى المكتب الدولي، والفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات، ولجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات على العمل الدقيق الذي قاموا به بشأن الوثائق المعروضة أمامنا. ونرحب بالتعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، التي تمثل تحسينات متوازنة في مجال حماية البيانات الشخصية، وكفاءة إدارة البراءات، وشفافية معلومات البراءات. ومن خلال استبدال المعلومات التي كانت ترد سابقاً في مرفقات الاتفاقيات بالنشر المباشر في الجريدة الرسمية لمعاهدة البراءات، يمكن تحديث المعلومات التشغيلية المتعلقة بإدارات البحث الدولي بسرعة وشفافية أكبر. وستعزز هذه التعديلات حقوق مودعي الطلبات مع زيادة تعزيز موثوقية نظام الإيداع الدولي وسهولة الوصول إليه. ولذلك، فإن وفدنا يؤيد هذه التعديلات تأييداً كاملاً ويؤيد اعتمادها كخطوة عملية نحو تحديث نظام معاهدة البراءات وتحسين الراحة لمستخدميه. وفي الوقت نفسه، لا تزال

المناقشات حول التعديلات المحتملة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات فيما يتعلق بمعاهدة GRATK سابقة لأوانها من الناحية القانونية. ونظراً للوضع الحالي للمعاهدة، لا نعتقد أن إجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسألة سيسهم بشكل بناء في عمل الفريق العامل في هذه المرحلة. ونعتقد أنه من الأفضل تكريس وقت وموارد الفريق العامل للتحسينات العملية والقابلة للتحقيق التي يمكن المضي قدماً فيها ضمن الإطار الحالي لمعاهدة البراءات. ومن شأن هذا النهج أن يخدم بشكل أفضل التشغيل الفعال لنظام معاهدة البراءات ومصالح مستخدميه. ولذلك نأمل أن يواصل الفريق العامل المضي قدماً في جدول أعماله الموضوعي بطريقة بناءة ومركزة وفعالة.

14. سويسرا: تشعر سويسرا بقلق عميق إزاء التعليق الحالي لأعمال الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات. فمعاهدة البراءات هي المحرك الرئيسي لهذه المنظمة. ونحن ندعو جميع الوفود إلى إبداء نهج بناء في الدورة المقبلة للفريق العامل. وفيما يتعلق بمعاهدة GRATK، فإن سويسرا منفتحة من حيث المبدأ على إجراء مناقشات استكشافية في الفريق العامل قبل دخول معاهدة GRATK حيز النفاذ. ويهدف ذلك إلى توضيح ما إذا كان من الممكن تحقيق هدف البيان المتفق عليه في معاهدة GRATK من خلال تعديلات على مستوى التعليمات الإدارية. غير أننا، في الوقت الحالي، لسنا مقتنعين بضرورة إجراء أي تعديلات على الإطلاق. ولذلك، فإننا لن نؤيد أي اقتراح ملموس بإجراء تعديلات.

15. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: فيما يتعلق بنظام معاهدة البراءات، فإن تعديل المبادئ التوجيهية الإدارية لتبسيط الإجراءات غير الضرورية في المكتب الدولي المتعلقة بدفع التكاليف، يمثل مسألة بالغة الأهمية لأنه يمكن أن يراعي مصالح مودعي طلبات البراءات إلى أقصى حد ويقضي على المشاكل غير المعتادة المتعلقة بمسألة التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري مراجعة اللوائح التنفيذية باللغات الأجنبية بالتشاور مع البلدان والمناطق المعنية فيما يتعلق بمسألة إدخال بعض التعديلات على البنود الفرنسية في اللائحة التنفيذية بموجب معاهدة البراءات.

16. الهند: يعرب وفد الهند عن تقديره للأمانة لجهودها المكثفة في إعداد التقرير الشامل للجنة وضمان استمرارية المناقشات من الدورة السابقة. والهند عضو في معاهدة البراءات منذ 28 عامًا، وتعمل كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي منذ عام 2013. وخلال هذه الفترة، شهدت الهند نمواً كبيراً في الطلبات الدولية المقدمة بموجب معاهدة البراءات، إلى جانب زيادة مقابلة في الطلبات التي أصدرها مكتب البراءات الهندي بصفته إدارة للبحث الدولي. وقد تشرفت الهند برئاسة الدورة الثالثة والثلاثين للجنة التعاون التقني لمعاهدة البراءات، التي أوصت بالإجماع بتعيين المعهد الهندي للبراءات (IMPI) كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وتؤيد الهند هذه التوصية تأييداً كاملاً. كما تشجع الهند مكاتب البراءات التي تستوفي المتطلبات المحددة لمعاهدة البراءات على النظر في التقدم بطلبات لتعيينها كإدارات للبحث الدولي وإدارات للفحص التمهيدي الدولي، مما يعزز التنوع الجغرافي وقوة نظام معاهدة البراءات. وتدعم الهند كذلك التوصية بتمديد تعيينات جميع إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الحالية البالغ عددها 25. وترحب الهند بالتعديلات التي أوصى بها الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات في دورتها الثامنة عشرة. ومن شأن هذه التعديلات أن تعزز التواصل بين الأطراف المعنية، وتسهل استخدام التقنيات الرقمية، وتعزز ضمانات حماية البيانات، وتوفر مزيداً من المرونة والراحة لمودعي الطلبات. وقد أحرزت الهند، من خلال مبادرة «الهند الرقمية»، تقدماً كبيراً في مجال التحول الرقمي، ويسرها أن تبلغ الجمعية بأنها ستحقق، بحلول عام 2025، نسبة 100 في المائة من الإيداع الإلكتروني للطلبات الدولية بموجب معاهدة البراءات من خلال نظام ePCT. وتظل الهند ملتزمة بتعزيز إطار عمل معاهدة البراءات، وتوسيع نطاق فوائدها لتشمل جميع الدول الأعضاء، والوفاء بمسؤولياتها بصفتها إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي نشطة ومسؤولة. ونحن نتطلع إلى إجراء مداولات بناءة.

17. كولومبيا: يشكر وفد كولومبيا الأمانة على إعداد الوثائق المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال. ونؤكد مجدداً على أهمية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وندعو الدول الأعضاء إلى البقاء منفتحة لمناقشة هذه القضايا في إطار هذه اللجنة الاستراتيجية، وهو أمر ضروري لتنفيذ الاتفاقات المبرمة في إطار معاهدة GRATK. ونؤيد التغييرات المقترحة في الوثيقة PCT/A/58/1، التي تهدف إلى تحديث نظام معاهدة البراءات. كما نؤيد تمديد فترات التعيينات الواردة في الوثيقة PCT/A/58/2. ونرحب أيضاً بقبول المعهد الفنزويلي للملكية الفكرية (IMPI) بصفته إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة البراءات، مما يمكن أن يسهم في بناء القدرات في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونعتقد أن ذلك سيعزز أيضاً استخدام اللغة الإسبانية كلغة متعلقة بالتكنولوجيا.

18. المملكة العربية السعودية: يود وفد المملكة العربية السعودية أن يعرب عن تقديره للأمانة لإعدادها الوثيقتين PCT/A/58/1 وPCT/A/58/2. ونرحب بالتعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات التي تهدف إلى المساهمة في تحديث الإجراءات الإدارية الفنية. وستعزز هذه التعديلات استخدام الوسائل الرقمية في الاتصال ومعالجة الطلبات، مع حماية البيانات الشخصية، وتحقيق التوازن بين الشفافية والوصول إلى المعلومات من جهة، وحماية الخصوصية من جهة أخرى. وتعد هذه التعديلات مهمة لتعزيز التحول الرقمي وتقديم تجربة أفضل للمستخدمين من خلال خدمات عالية الجودة في إطار معاهدة البراءات. كما نرحب بالتوصية المتعلقة بتمديد تعيين إدارات البحث الدولي وإدارات الفحص التمهيدي الدولي الحالية حتى عام 2037. ويعد هذا الأمر بالغ الأهمية لضمان استقرار واستدامة خدمات معاهدة البراءات. كما سيضمن ذلك جودة البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي لخدمة المبتكرين والمبدعين في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، يسعدنا ويفخرنا أن تواصل الهيئة السعودية للملكية

الفكرية (SAIP) عملها بصفتها إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات، وهو ما يعكس الثقة الدولية في القدرات الفنية لمكتبنا. كما يعكس ذلك التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في تحسين خدمات الملكية الفكرية وخدمات البراءات. وتواصل الهيئة السعودية للملكية الفكرية (SAIP) تحديث خدمات البراءات من خلال دفع عجلة التحول الرقمي وتعزيز التكامل والتآزر مع أنظمة الويبو. ونواصل المساهمة بفعالية في المبادرات المختلفة الرامية إلى تطوير البنية التحتية لنظام الملكية الفكرية. وفي الختام، نؤكد دعمنا المستمر للجهود الرامية إلى تحديث معاهدة البراءات من أجل تحسين الكفاءة والاستدامة، ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء وهذه المنظمة لبناء نظام دولي أكثر فعالية ومرونة واستجابة لاحتياجات المبتكرين والمبدعين في جميع أنحاء العالم.

19. كازاخستان: تتقدم جمهورية كازاخستان بالشكر إلى أمانة الويبو على التقرير الشامل عن أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وتحيط علماً بمحتوياته. وتدعم كازاخستان أعمال اللجنة بشأن استثناءات جودة البراءات والقيود المفروضة على حقوق البراءات، ونقل التكنولوجيا، والمناقشات حول القضايا الناشئة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. ونعتقد أنه من المهم مواصلة تبادل الخبرات الوطنية بشأن مسألة استخدام الذكاء الاصطناعي في فحص البراءات. يتمتع الذكاء الاصطناعي بإمكانات كبيرة لتحسين كفاءة وجودة عمليات الفحص. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تظل حماية البراءات قائمة على الإبداع والابتكار البشريين. وفي هذا الصدد، تظل شفافية الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي، وحماية بيانات مودعي الطلبات، والاتساق في الممارسات الإدارية أموراً أساسية. كما تولي كازاخستان أهمية كبيرة لتحسين جودة البراءات من خلال إجراءات بحث وفحص أكثر صرامة، واستخدام أوسع للتكنولوجيات الرقمية، والتطوير المهني المستمر لفاحصي البراءات. بالإضافة إلى ذلك، نعتبر نقل التكنولوجيا عنصراً أساسياً في أي نظام فعال للبراءات. فلا ينبغي أن توفر البراءات الحماية القانونية فحسب، بل يجب أن تسهل أيضاً تسويق الابتكارات وتعزز التعاون بين مؤسسات البحث والجامعات وقطاع الصناعة. وتدعم كازاخستان استمرار عمل اللجنة استناداً إلى الخبرات العملية للدول الأعضاء، وتتطلع إلى مزيد من التعاون مع الويبو في تعزيز النظام البيئي الوطني للابتكار وبناء القدرات في مجال الملكية الفكرية.

20. الإكوادور: بالنسبة للإكوادور، يُعد نظام معاهدة البراءات أداة استراتيجية لتعزيز النظام البيئي الوطني للابتكار، وتيسير الحماية الدولية للاختراعات، وتشجيع نقل التكنولوجيا باعتباره محركًا للقدرة التنافسية في البلاد. ونحن ندعم المبادرات الرامية إلى تحديث النظام، وتعزيز خدماته الإلكترونية، والتحسين المستمر للإجراءات، مع التأكيد على أن قرارات الجمعية ينبغي أن تتجه نحو نظام يتوافق بشكل أكبر مع احتياجات الدول الأعضاء ومستخدميها. وعلى الصعيد الوطني، تعمل الدائرة الوطنية للحقوق الفكرية (SENADI) بصفتها مكتب تسلم طلبات والمكتب المعين في نظام معاهدة البراءات. وفي الفترة ما بين يناير 2025 ويونيو 2026، وصل 84 في المائة من طلبات البراءات ونماذج المنفعة إلى البلاد عبر نظام معاهدة البراءات، مما يدل على الأهمية الاستراتيجية للنظام في إدارة البراءات الوطنية. كما شهدنا تعزيزًا للإجراءات من خلال إنشاء نظام إدارة الملكية الصناعية (IPAS). وبالتنسيق مع الويبو، نُظمت حلقة عمل عن نظام معاهدة البراءات واستخدام منصة الإيداع الإلكتروني ePCT، استهدفت الباحثين والجامعات ومستخدمي النظام وممثلي شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC). ومن المهم مواصلة بناء القدرات المؤسسية التي تعود بالنفع على المستخدمين من خلال التدريب المتخصص، وتبادل أفضل الممارسات، وتقديم الدعم التقني لتحديث الخدمات الإلكترونية المتاحة لمساعدة المبتكرين الوطنيين. ونؤكد مجدداً التزامنا بمواصلة المشاركة في أعمال اتحاد معاهدة البراءات والمساهمة في تعزيز نظام دولي للبراءات، يعزز الابتكار، ويسهل نقل التكنولوجيا، و يوفر فرصاً أكبر للتنمية العلمية والتكنولوجية والإنتاجية لجميع الدول الأعضاء.

21. نيجيريا: يحيط وفد نيجيريا علماً بالوثيقة PCT/A/58/1 التي تحدد التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات. وتؤيد نيجيريا بقوة اعتماد هذه الحزمة من التعديلات. وبصفتنا دولة متعاقدة تعمل بنشاط على تحديث سجلها المحلي، فإننا نرى أن تحسين إطار عمل معاهدة البراءات أمر بالغ الأهمية لاندماجنا في المشهد العالمي للابتكار. والأهم من ذلك، تؤكد نيجيريا على المكاسب الاستراتيجية الكبيرة للتعديلات المقترحة. فمن خلال توسيع وتحسين سير العمل الإداري والاتفاقيات النموذجية ضمن اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، تخلق هذه التعديلات حاجزاً مؤسسياً حيوياً. فهي تمنح سجلات البراءات النامية بشكل فعال المساحة التشغيلية اللازمة لدراسة أنظمتها واعتمادها ومواءمتها هيكلياً مع معاهدة GRATK التاريخية قبل دخولها حيز النفاذ رسمياً. وباعتبارنا دولة غنية بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية، فإن إنشاء سير عمل حديث وآمن رقميًا في إطار معاهدة البراءات يمنحنا المساحة الإدارية اللازمة لإعداد فاحصينا وأنظمة المعالجة لدينا لمواجهة متطلبات الإفصاح المستقبلية. وفي الختام، توافق نيجيريا موافقة تامة على التعديلات المقترحة والجداول الزمنية المؤسسية والانتقالية. وسنواصل العمل عن كثب مع المكتب الدولي لنشر هذه الأدوات القانونية الحديثة لصالح مبتكرينا ومبدعينا ومجتمع البراءات العالمي الأوسع نطاقًا.

22. تشيلي: أولاً، نود أن نعرب عن شكرنا لتجديد دور المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) بصفته إدارة للبحث الدولي أو إدارة دولية لتقييم البراءات (IPEA)، ونود أن نهنئ المعهد الوطني للملكية الصناعية في تشيلي (IMPI) على تعيينه إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. كما نود أن نؤكد على أهمية أنظمة التسجيل الدولية وأن ندافع عن دورها المحوري في أولويات هذه المنظمة. ونؤيد بقوة أن تظل هذه الأنظمة، بما في ذلك معاهدة البراءات - التي ربما تكون الأهم بينها - ذات صلة وتنافسية ومتاحة للمستخدمين، وأن تُبذل جهود التحديث اللازمة للمضي في هذا الاتجاه. ولذلك، نرحب بالجهود الجارية حالياً. وفيما يتعلق بوضع الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات، ندعو الأعضاء إلى معالجة جدول أعماله بروح من الحوار وبناء التوافق، ومواصلة المناقشات حتى في حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء. ومن الأمور التي نرحب بها أن الدول الأعضاء، في منظمة متعددة الأطراف، تتمتع بالمساحة الكافية للتحدث عن القضايا التي تعتقد أنها تخدم مصالحها الوطنية، وألا يتم منع إجراء المناقشات مسبقاً.

23. الفلبين: تثني الفلبين على جمعية اتحاد معاهدة البراءات لجهودها الدؤوبة في تعزيز أهداف نظام معاهدة البراءات. ونود أن نبلغ الجمعية بأن الفلبين قد قدمت طلبها لتجديد وتمديد تعيينها بصفتها إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي خلال اجتماع لجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات الذي عُقد في فبراير 2026. وفي هذا الصدد، تعرب الفلبين عن تقديرها الصادق للتأييد الإيجابي الذي تلقتها، وتتطلع إلى القبول المتوقع لطلبنا من قبل الجمعية.

24. جنوب أفريقيا: من خلال بيان مكتوب، يشير وفد جنوب أفريقيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى ما يلي: تولي المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة لمعاهدة البراءات باعتبارها أداة دولية رئيسية تسهل الوصول إلى نظام البراءات. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بنظام معاهدة البراءات المتوازن والشامل والمستجيب لاحتياجات وقدرات جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. تؤكد معاهدة GRATK على الحاجة إلى إطار دولي يحترم حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مواردها الوراثية ومعارفها التقليدية. وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية دمج متطلبات الإفصاح وآليات الموافقة المسبقة عن علم في نظام معاهدة البراءات. فهذه العناصر أساسية لضمان أن يستخدم استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في طلبات البراءات مع الاعتراف الواجب بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مع العمل في الوقت نفسه على تحقيق الأهداف العالمية الأوسع نطاقاً للتنمية المستدامة. ولهذا السبب، دأبت المجموعة الأفريقية على دعم البند ذي الصلة من جدول الأعمال، الذي من شأنه أن يمكّن الفريق العامل من تقييم كيفية دمج هذه التعديلات في إطار معاهدة البراءات لتحقيق أهداف معاهدة GRATK. وتؤيد المجموعة الأفريقية إدخال تعديلات على إطار معاهدة البراءات لضمان التنفيذ الفعال والكامل لمعاهدة GRATK. ونعرب عن خيبة أملنا العميقة لعدم التمكن من عقد الدورة التاسعة عشرة بسبب رفض عضو واحد اعتماد جدول أعمال الاجتماع، مما أدى إلى ضياع فرصة ليس فقط للمضي قدماً في المناقشات حول هذه المسألة المهمة، بل أيضاً لمعالجة القضايا الموضوعية الأخرى المعروضة على الفريق العامل. ويساورنا القلق إزاء الاضطرابات المحتملة التي قد تشكلها مثل هذه الحالات على سلامة وفعالية النظام المتعدد الأطراف. ولذلك، نحث جميع الوفود على إبداء المرونة في المستقبل، انطلاقاً من روح التعاون والتعددية.

25. الرئيس: لا أرى أي وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة. وأشكر جميع الوفود على البيانات التي أدلت بها. وقد أحطنا علماً بالتعليقات التي أُبديت بشأن رغبتها في مناقشة التطورات المستقبلية لنظام معاهدة البراءات. وأود أن أقترح فقرة القرار التالية الواردة في الوثيقة المعنية، والتي سأقرأها:

26. إن جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات:

"1" اعتمدت التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والواردة في المرفقات من الأول إلى الرابع من الوثيقة PCT/A/58/1، والدخول حيز النفاذ والترتيبات الانتقالية على النحو الوارد في الفقرة 4 من الوثيقة ذاتها؛

"2" واعتمدت التعديلات المقترح إدخالها على التوجيهات بشأن تحديد المبالغ المعادلة لبعض الرسوم والوردة في المرفق السادس من الوثيقة PCT/A/58/1، والاقتراحين بشأن الدخول حيز النفاذ والواردين في الفقرة 7 من الوثيقة ذاتها.

27. الرئيس: لا أرى أي اعتراضات. تقرر ما ورد أعلاه.

تمديد تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات

28. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/A/58/2.

29. الرئيس: ننتقل الآن إلى المسألة الثانية ضمن هذا البند من جدول الأعمال وإلى الوثيقة PCT/A/58/2 المعنونة «تمديد تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات». وقد عيّنت الجمعية جميع الإدارات الدولية الحالية حتى 31 ديسمبر 2027. ولكي تواصل المعاهدة توفير خدمات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، يتعين على الجمعية أن تبت في تمديد تعيين كل إدارة دولية ترغب في الحصول على تمديد، وأن توافق على نص مشروع اتفاق بين الإدارة الدولية والمكتب الدولي. وترد مشاريع الاتفاقات في المرفقات من الأول إلى الخامس والعشرين من الوثيقة PCT/A/58/2. وقد اجتمعت لجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات في فبراير من هذا العام وناقشت الطلبات الفردية المقدمة من جميع إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الحالية لتمديد فترات تعيينها حتى نهاية عام 2037. وترد توصية اللجنة في الفقرة 4 من الوثيقة. ووافقت اللجنة على أن توصي الجمعية بتمديد فترات تعيين جميع الإدارات البالغ عددها 25 إدارة، مع مراعاة الاستثناءات المذكورة في ملخص الرئيس. وقد قدمت جميع الإدارات الدولية طلبات مفصلة لتمديد فترات تعيينها، وقد قامت لجنة التعاون التقني بمراجعة هذه الطلبات بشكل مستفيض عند تقديم توصيتها المؤيدة إلى هذه الجمعية. ولذلك أقترح أنه لا داعي لأن تدلي الإدارات الدولية الحالية ببيانات لتقديم طلباتها، وأن نعتبر بدلاً من ذلك أن البيانات التي أدلت بها الإدارات الدولية خلال الدورة الأخيرة للجنة التعاون التقني قد استمعت إليها الجمعية بالفعل. ومع ذلك، إذا كانت هناك أي معلومات ترغب أي إدارة دولية في أن تنظر فيها هذه الجمعية دعماً لطلبها، ولم تكن متاحة

للجنة التعاون التقني خلال مداولاتها في فبراير، فإنني أدعو تلك الإدارة الدولية إلى أخذ الكلمة في هذه المرحلة لتقديم مداخلة موجزة قبل أن أفتح باب الكلمة للوفود للتعليق على الوثيقة PCT/A/58/2 ككل.

30. الرئيس: لا أرى أي وفود ترغب في أخذ الكلمة. وأود أن أقترح فقرة القرار التالية الواردة في الوثيقة المعنية: إن جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، وفقاً للمادتين 16(3) و32(3) من معاهدة البراءات: "1"وافقت على نص مشروعات الاتفاقات بين الإدارات الدولية والمكتب الدولي، بصيغتها المبيّنة في المرفقات من الأول إلى الخامس والعشرين من الوثيقة PCT/A/58/2؛ "2" ومدّدت تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الحالية حتى 31 ديسمبر 2037.

31. أوكرانيا: يود وفد أوكرانيا أن يعرب عن تقديره الصادق لنائبة المدير العام ليزا يورغنسن على قيادتها ومهنيتها ودعمها للتشغيل الفعال لنظام معاهدة البراءات. كما نشكر الرئيس على عرض الوثائق ذات الصلة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ويعرب وفد أوكرانيا عن تقديره للأمانة لإعدادها الوثيقة PCT/A/58/2 ومشروعات الاتفاقات بين الإدارات الدولية والمكتب الدولي، وكذلك لدعمها خلال عملية التحضير لتمديد تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات. وتؤكد أوكرانيا مجدداً التزامها القوي بالتشغيل الفعال لنظام معاهدة البراءات وبالمعايير العالية للجودة والثقة والمسؤولية المطلوبة من تمديد تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وتود أوكرانيا أن تسجل في المحضر أنها تنأى بنفسها عن القرار المتعلق بتمديد تعيين «الخدمة الاتحادية للملكية الفكرية في الاتحاد الروسي» (Rospatent) و«مكتب البراءات الأوراسي التابع لمنظمة البراءات الأوراسية» (EAPO) بصفة إدارات للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات. ويستند هذا الموقف إلى الموقف المبدئي والثابت لأوكرانيا القائل بأن الدولة التي شنت وتواصل شن حرب عدوانية في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي لا يمكن أن يُعهد إليها بدور ينطوي على مستوى عالٍ من الثقة المؤسسية والمسؤولية والمصداقية في إطار نظام معاهدة البراءات والأمم المتحدة. وتطلب أوكرانيا بكل احترام أن ينعكس موقفها المتمثل في عدم المشاركة على النحو الواجب في تقرير هذه الدورة وفي الفقرة ذات الصلة من قرار جمعية اتحاد معاهدة البراءات في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

32. الاتحاد الروسي: يود وفد الاتحاد الروسي أن يمارس حقه في الرد في ضوء البيان الذي أدلى به أحد الوفود. ونود أن نذكر بأن لجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات أجرت خلال اجتماعها بحثا مفصلات لامتثال روسباتنت ومكتب البراءات الأوراسي في للمتطلبات المنطبقة للتعيين كإدارات للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأصدرت توصية بشأن إعادة تعيينهما. ونؤكد أن كلا الهيئتين تتوافقان تماماً مع متطلبات معاهدة البراءات. فهما تتمتعان بقاعدة خبرة مستدامة، ولديهما العديد من المتخصصين المؤهلين تأهيلاً عالياً في جميع المجالات التقنية، وقد ساهمتا على مدى سنوات عديدة بشكل كبير في الأداء الفعال لنظام معاهدة البراءات، ولا سيما في المنطقة الأوراسية. وانطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل، فإن وفد الاتحاد الروسي ينأى بنفسه عن الإجماع على القرار المتعلق بتمديد ولاية المكتب الوطني الأوكراني للملكية الفكرية والابتكار بصفته إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات.

33. مكتب البراءات الأوراسي (EAPO): فيما يتعلق بالبيان الصادر عن وفد معين، نود أن نشير إلى أنه ينبغي على المشاركين في الاجتماع التركيز على جدول الأعمال المتعلق بوظيفة إدارة البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات. ولا علاقة لهذا الأمر بالسياسة، بل هو مسألة فنية بحتة. ونذكّر أيضًا بأنه، تمشياً مع الوثائق المعيارية ذات الصلة لنظام معاهدة البراءات، يجب أن تستوفي إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي عددًا من المعايير الفنية، ويستوفي كل من مكتبنا و«روسباتنت» (Rospatent) هذه المعايير. وتُثبت شهادة ISO التي حصلت عليها هاتان الجهتان جودة عملهما. وقد أوصت لجنة التعاون الفني التابعة لمعاهدة البراءات بتمديد تعيين الإدارات الدولية الـ25. وندعو جميع الوفود إلى تجنب الإدلاء بأي تصريحات ذات طابع سياسي، ومن جانبنا، نبقى ملتزمين بالجانب البناء لتعاوننا. وبالنظر إلى مبدأ المعاملة بالمثل، فإننا ننأى بأنفسنا عن قرار تمديد تعيين المكتب الوطني الأوكراني للملكية الفكرية والابتكار.

34. الرئيس: أود أن أسأل وفد أوكرانيا، ففي بيانكم، طلبتم أن يشير القرار إلى تنصل أوكرانيا من قرار تعيين «روسباتنت». سؤالي هو: هل أدرجتم هذا الشرط في نص القرار نفسه؟

35. أوكرانيا: في الفقرة 2 من الوثيقة PCT/A/58/2، يوجد نص يفيد بأن لجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات قد قدمت توصية بشأن تمديد تعيينات إدارات البحث الدولي الحالية على النحو التالي، ولدينا هذا النص المتعلق بالنأي بالنفس الذي قُدم واعتمد خلال اجتماع لجنة التعاون التقني، لكنه غير وارد في فقرة القرار الخاصة بجمعية اتحاد معاهدة البراءات هذه. وموقفنا هو أن تنصل أوكرانيا عن تعيين مكتب البراءات الأوراسي و«روسباتنت» ينبغي إدراجه في فقرة القرار الصادر عن جمعية اتحاد معاهدة البراءات هذه.

36. الاتحاد الروسي: مع الأخذ في الاعتبار الإعلان السابق، واستنادًا إلى مبدأ المعاملة بالمثل، نرى أنه من المناسب أن ينعكس في القرار عدم انضمامنا إلى إجماع الوفد الروسي بشأن تمديد ولاية المكتب الوطني الأوكراني للملكية الفكرية والابتكار.

37. مكتب البراءات الأوراسي (EAPO): نلاحظ بأسف أننا ما زلنا نسير على هذا المسار المسيّس. وفي ضوء مبدأ المعاملة بالمثل، يود مكتب البراءات الأوراسي أيضًا أن ينأى بنفسه عن القرار المتعلق بإعادة تعيين المكتب الوطني الأوكراني للملكية الفكرية والابتكار.

38. الرئيس: سيتم الإحاطة علماً ببيان مكتب البراءات الأوراسي. لا أرى أي وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة. لننتقل مرة أخرى إلى فقرة القرار، التي ستُعرض على الشاشة. سأقرأها بصوت عالٍ: إن جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، وفقاً للمادتين 16(3) و32(3) من معاهدة البراءات: "1"وافقت على نص مشروعات الاتفاقات بين الإدارات الدولية والمكتب الدولي، بصيغتها المبيّنة في المرفقات من الأول إلى الخامس والعشرين من الوثيقة PCT/A/58/2؛ "2" ومدّدت تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الحالية حتى 31 ديسمبر 2037. "3" وأحاطت علماً بانسحاب أوكرانيا من القرار المتعلق بتمديد تعيين الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي ومكتب البراءات الأوراسي؛ "4" وأحاطت علماً بانسحاب الاتحاد الروسي من القرار المتعلق بتمديد تعيين المكتب الوطني الأوكراني للملكية الفكرية والابتكارات.

39. مكتب البراءات الأوراسي (EAPO): نود أن تنص الفقرة الفرعية "4" على ما يلي: «أحاطت الجمعية علماً بانسحاب الاتحاد الروسي ومكتب البراءات الأوراسي من تمديد تعيين المكتب الوطني الأوكراني للملكية الفكرية والابتكارات».

40. الرئيس: أود أن أشير إلى الدول الأعضاء بأن مكتب البراءات الأوراسي (EAPO) يتمتع بصفة مراقب خاص في هذه الجمعية، وأن موقف الدول الأعضاء نفسها هو وحده الذي سيُدرج في فقرة القرار، وليس موقف المراقب الخاص. وسنقوم بتدوين موقف مكتب البراءات الأوراسي وطلبه في المحضر، ولكن لن يُدرج في القرار. ونقترح إدراج الانسحاب من أوكرانيا والاتحاد الروسي فقط في القرار.

41. إن جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، وفقاً للمادتين 16(3) و32(3) من معاهدة البراءات:

"1" وافقت على نص مشروعات الاتفاقات بين الإدرات الدولية والمكتب الدولي، بصيغتها المبيّنة في المرفقات من الأول إلى الخامس والعشرين من الوثيقة PCT/A/58/2؛

"2" ومدّدت تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الحالية حتى 31 ديسمبر 2037؛

"3" وأحاطت علماً بعدم مشاركة أوكرانيا في القرار بشأن تمديد تعيين الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات؛

"4" وأحاطت علماً بعدم مشاركة الاتحاد الروسي في القرار بشأن تمديد تعيين المكتب الوطني الأوكراني للملكية الفكرية والابتكارات.

42. الرئيس: لا أرى أي اعتراضات. تقرر ما ورد أعلاه.

تعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات

43. استندت المناقشات إلى الوثيقتين PCT/A/58/3 وPCT/A/58/3 Add.

44. الرئيس: ننتقل الآن إلى المسألة الثالثة في إطار هذا البند وإلى الوثيقة PCT/A/58/3 المعنونة «تعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات» وإلى الوثيقة PCT/A/58/3 Add. المعنونة «تعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات: آخر التطورات". وكما هو الحال مع البند السابق، تُدعى الجمعية إلى الاستماع إلى ممثل المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI)، وإلى أخذ مشورة لجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات في الاعتبار، وإلى الموافقة على مشاريع الاتفاقات الواردة في المرفقين الأول والثاني من الوثيقة PCT/A/58/3 لاستخدامها حسب الموعد الذي قد يبدأ فيه المعهد عمله بصفته إدارة دولية، وتعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) كإدارة دولية اعتباراً من تاريخ دخول الاتفاقية ذات الصلة حيز النفاذ وحتى 31 ديسمبر 2037. وترد توصية لجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات في الفقرة 4 من الوثيقة PCT/A/58/3، حيث وافقت اللجنة بالإجماع على أن توصي الجمعية بتعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي.

45. المكسيك: في شهر فبراير، وافقت لجنة التعاون التقني التابعة لمعاهدة البراءات بالإجماع على التوصية بتعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) كإدارة للبحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي. وتعكس هذه التوصية الثقة في القدرات التقنية للمعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) والتزام المكسيك بنظام معاهدة البراءات، الذي انضمت إليه منذ عام 1995. خلال الأشهر الأخيرة، جرت أعمال على الصعيد الداخلي وبالتعاون مع المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية (OEPM) من أجل الامتثال للمتطلبات اللازمة. وقد أُجريت زيارتان فنيتان في شهري مارس ومايو. وتعاون المكتبان بشكل وثيق لضمان الامتثال لمتطلبات معاهدة البراءات. وكان أحد الركائز الأساسية لهذه العملية هو تنفيذ نظام إدارة الجودة المنصوص عليه في الفصل 21 من «المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة البراءات». ويستند هذا النظام إلى التحسين المستمر والتقييم المتواصل، ويشمل إدارة المخاطر لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتمكين اتخاذ إجراءات وقائية - كل ذلك بما يتماشى مع معايير الجودة الدولية، ولا سيما المعيار ISO 9001:2015. كما عملنا على تطوير بنيتنا التحتية التكنولوجية. يُعد التحول الرقمي أمراً أساسياً لمواجهة تحديات نظام الملكية الفكرية الدولي. ولهذا السبب قمنا بتعزيز أنظمتنا لإتاحة معلومات البراءات بالصيغ الموحدة

التي تروج لها الويبو، ولضمان أن تكون هذه المعلومات آمنة وكاملة وموثوقة، وفقاً لمعيار الويبو ST.36. ويأتي طموح المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) في أن يصبح إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي استجابةً لرؤية طويلة الأمد. ويهدف إلى المساهمة في تعزيز نظام البراءات الدولي وتشجيع مشاركة أكبر من جانب المبتكرين والجامعات ومراكز البحوث والشركات ضمن نظام معاهدة البراءات. ونعتقد أن هذا التعيين سيعزز مكانة المنطقة كمركز للابتكار ويزيد من عدد المكاتب التي تجري عمليات الفحص والبحث باللغة الإسبانية، لصالح المجتمع الناطق بالإسبانية بأسره. ونشكر الوفود على دعمها والثقة التي أولتها لهذا الترشيح، وكذلك أمانة الويبو على دعمها، وبشكل خاص مكتب البراءات والعلامات التجارية الإسباني على احترافيته وتعاونه القيم. ونؤكد من جديد التزامنا بالقيام بهذه المسؤوليات في امتثال تام لمعايير معاهدة البراءات، ونحن على استعداد لإبرام الاتفاقية ذات الصلة مع المكتب الدولي لبدء العمل بصفتنا إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في أقرب وقت ممكن.

46. إسبانيا: تعرب إسبانيا عن دعمها لترشيح المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) لتعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة البراءات. ويستند دعمنا إلى التعاون الفني الذي يضطلع به مكتب البراءات والعلامات التجارية الإسباني مع المعهد، والذي مكّننا من التحقق بشكل مباشر — بما في ذلك من خلال زيارة ميدانية لتقييم الامتثال للمتطلبات ذات الصلة — من التقدم الذي أحرزه المعهد في المجالات اللازمة لتعيينه. وعلى وجه الخصوص، تشيد إسبانيا بنظام إدارة الجودة القوي الذي يعمل المعهد على إنشائه وفقاً لمعيار ISO 9001، مع أهداف جودة محددة بوضوح، وعمليات تدقيق داخلي يجريها موظفون معتمدون، وآليات رصد قوية وآليات تحسين مستمر. ونود أيضاً أن نسلط الضوء على التقدم المحرز فيما يتعلق بالحد الأدنى من الوثائق بموجب معاهدة البراءات وتطوير وتنظيم ملف الإدارة، وكلاهما عنصران أساسيان للتشغيل الفعال بصفته إدارة دولية . يتمتع المعهد بعدد كبير من الفاحصين، وعملية فحص منظمة بشكل جيد، وقدرات تكنولوجية متنامية، مما يضعه في وضع قوي لتولي مسؤوليات إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. كما أن تعيينه سيسهم في توسيع التغطية الجغرافية واللغوية لنظام معاهدة البراءات، لا سيما لصالح مودعي الطلبات الناطقين باللغة الإسبانية. وتثق إسبانيا في أن تعيين المعهد سيعزز نظام معاهدة البراءات ويقوي التعاون بين مكاتب الملكية الصناعية، لا سيما في أمريكا اللاتينية.

47. الجمهورية الدومينيكية: يود وفد الجمهورية الدومينيكية أن يعرب عن دعمه القوي لتعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) لتعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة البراءات. ويهنئ وفدنا المعهد المكسيكي على هذا الإنجاز الهام، الذي يُعد اعترافاً بالقدرات التقنية والخبرة المتراكمة والكفاءة المؤسسية التي أظهرها المعهد المكسيكي على مر السنين في تقديم خدمات عالية الجودة في مجال الملكية الفكرية. ونرى أن هذا التعيين سيعزز نظام البراءات الدولي ويسهم في توسيع نطاق الوصول إلى خدمات فعالة وعالية الجودة ومتخصصة لمستخدمي معاهدة البراءات. كما يمثل خطوة مهمة إلى الأمام لمنطقتنا من خلال زيادة القدرات المتاحة في أمريكا اللاتينية والكاريبي وتعزيز مشاركة إقليمية أكبر في البنية الدولية للملكية الفكرية. ونعتقد أن تعيين المعهد بصفته إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي سيضيف خبرة قيّمة إلى نظام معاهدة البراءات وسيسهم في مواصلة تحديثه وتعزيز كفاءته ومصداقيته لصالح الدول الأعضاء والمخترعين والمستخدمين. ولذلك، ترحب الجمهورية الدومينيكية بهذا التعيين وتؤكد من جديد دعمها للتوصية المعروضة على الجمعية، مع تقديم أحر تهانيها للمكسيك، ولا سيما للمعهد المكسيكي للملكية الصناعية، على هذا التقدير المستحق.

48. الرئيس: أود أن أشكر الوفود على البيانات التي أدلت بها. وبعد الاستماع إلى البيانات، أقترح أن توافق الجمعية على تعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI)، وأود أن أهنئهم على هذا الإنجاز. ولذلك، أود أن أقترح فقرة القرار التالية الواردة في الوثيقة PCT/A/58/3:

49. إن جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، وفقاً للمادتين 16(3) و32(3) من معاهدة البراءات:

"1" وافقت على نص مشروعي الاتفاقين بين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية والمكتب الدولي والمبيّنين في المرفقين الأول والثاني من الوثيقة PCT/A/58/3؛

"2" وعيّنت المعهد المكسيكي للملكية الصناعية كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي اعتباراً من تاريخ دخول الاتفاق الوارد في المرفق الأول حيز النفاذ، إذا كان ذلك التاريخ في 31 ديسمبر 2027 أو قبله، أو اعتباراً من دخول الاتفاق الوارد في المرفق الثاني حيز النفاذ، إذا كان ذلك التاريخ في 1 يناير 2028 أو بعده، حتى 31 ديسمبر 2037.

50. الرئيس: لا أرى أي اعتراض. تقرر ذلك.

51. الأمانة: نيابة عن المكتب الدولي، أود أن أهنئ المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) على تعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات. وقد أصبحت المكسيك دولة متعاقدة في معاهدة البراءات منذ أكثر من 31 عاماً، في 1 يناير 1995. وأتمنى للمعهد المكسيكي كل النجاح في دوره الجديد، باعتباره الإدارة الدولية السادسة والعشرين في إطار معاهدة البراءات والثالثة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

52. المكسيك: يود وفدي أن يعرب عن خالص امتنانه لوفود جمعية معاهدة البراءات على الثقة التي أولوها للمكسيك من خلال تعيين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة البراءات. ونحن نقبل هذا التعيين بشعور عميق بالفخر والمسؤولية. ولا يمثل هذا التعيين اعترافاً بالقدرات التقنية للمعهد المكسيكي فحسب، بل يمثل أيضاً التزاماً متجدداً بالأهداف والمبادئ التي يقوم عليها نظام معاهدة البراءات. ومرة أخرى، أود أن أعرب عن تقديرنا الصادق للويبو على دعمها الذي لا يقدر بثمن طوال هذه العملية. ونحن على ثقة من أن المعهد المكسيكي سيضطلع بهذه المسؤوليات الجديدة بأعلى مستويات الاحترافية لصالح مستخدمي نظام معاهدة البراءات.

[نهاية الوثيقة]